



مؤشرات الرعاية الاجتماعية



أولاً: مؤشرات الإنفاق والتكلفة الاقتصادية على أنظمة الرعاية الاجتماعية

- يعكس حجم الإنفاق والتكلفة الاقتصادية لتغطية أنظمة وبرامج وأنشطة الرعاية الاجتماعية التطور الجاري لها في أي بلد ما، والذي يمكن قياسه وفقا لعدد من المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها، وهي على النحو التالي:

(أ) المؤشرات الرئيسية:

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي والقومي الإجمالي: يعكس هذا المؤشر تطور مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة، والتي تنعكس بدورها على مؤشرات مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية للفرد.

2. نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي: يعكس هذا المؤشر تطور نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي (استهلاك القطاعين العام والخاص)، من خلال عدة عوامل:

- مستوى الرواتب والأجور والدخل المتاح للإنتاج.
- الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة للمواطنين.
- التسهيلات الائتمانية ومستوى القروض الشخصية الاستهلاكية.

3. حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية: يعكس حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في أي بلد ما، مدى الاهتمام والرعاية المبذولين من الدولة لمواطنيها لتوفير حياة كريمة آمنة ومستوى معيشي جيد، وذلك عن طريق الإنفاق على أنشطة وبرامج الضمان الاجتماعي، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، وخدمات ومرافق الإسكان، والخدمات الترفيهية والثقافية والدينية، وغيرها .

(ب) المؤشرات الجزئية:

1. نصيب المواطن من الإتفاق على الخدمات الاجتماعية: يعكس هذا المؤشر حصة المواطن (كقيمة أو نسبة) من إجمالي الإتفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطن والمتمثلة في خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية، والخدمات التعليمية، والصحية، والإسكان، والخدمات العامة، بالإضافة إلى الخدمات الترفيهية والثقافية، وليس بالضرورة ارتفاع هذا المؤشر يعني جودة الخدمات ما لم يكن هناك رضا من قبل المستفيدين من هذه الخدمات.

2.

نصيب المواطن من الإنفاق على الدعم الداخلي: يتجلى اهتمام مختلف الدول بالرعاية الاجتماعية في الإعتمادات المخصصة للموازنات السنوية لمختلف أشكال الدعم للمواطنين سواء في صورة تحويلات نقدية "كالمساعدات التي تمنحها الدولة للأسر محدودة الدخل كمنظومة المساعدات الاجتماعية، أو بتحمل بعض الالتزامات التي يجب على المواطنين الوفاء بها رغبة من الدولة في تخفيف الأعباء عنهم كفوائد القروض العقارية والإعفاء منها". كما تأخذ هذه الإعانات صورة أخرى "كقروض الزواج للشباب"، ومن القنوات التي تلجأ إليها الدولة لتخفيف الأعباء عن المواطنين ما تخصصه من الإعتمادات لخفض تكاليف المعيشة وفروق الأسعار العالمية لمنتجات الغاز والمنتجات البترولية مقارنة بالأسعار المدعومة محليا، ويمتد دور الدولة كذلك إلى دعم المؤسسات الأهلية والأندية، بالإضافة إلى الإعانات التي تقدم للطلاب كرسوم دراسية.

3. نصيب المواطن من الإتفاق على الأجور والرواتب: تعتبر الأجور والمرتبات إحدى الوسائل المالية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق الرعاية الاجتماعية لمواطنيها، ويعكس هذا المؤشر حصة المواطن (كقيمة أو نسبة) من إجمال الإتفاق العام على الأجور والمرتبات، كما يعكس مستوى أداء وإنتاجية العمل على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يشكل خطرا وجرس إنذار للأجهزة المعنية، فالواقع يستلزم ربط الأجر بالإنتاجية.

ثانياً: مؤشرات الحاكمة

- طور كوفمان وكرادي وزيدا لوباتن، مؤشراً مركباً لإدارة الحكم، سمي بمؤشر الحاكمة، واعتمد على مؤشرات فرعية تعدها هيئات متخصصة. وقد تم تعريف الحكم لغرض هذا المؤشر على أنه التقاليد والمؤسسات التي يتم بواسطتها ممارسة السلطة. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مجالات رئيسية هي:



- أ- مجال إختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة: ويتكون من مؤشر التعبير والمساءلة (Voice and Accountability)، ومؤشر الاستقرار السياسي والعنف (Political Stability and Violence).
- ب- مقدرة الحكومة: ويتكون من مؤشر كفاءة واقتدار الحكومة والعبء التنظيمي والرقابة (Government Effectiveness and Regulatory Quality).
- ت- احترام المؤسسات: ويتكون من مؤشر حكم القانون (Rule of Law) والفساد السياسي والإداري (Control of Corruption).

■ ويتم إعداد هذه المؤشرات لتأخذ القيمة بين سالب 2.5 للتعبير عن أدنى درجة للتطور المؤسسي، وموجب 2.5 للتعبير عن أعلى درجة للتطور المؤسسي. وبناء على هذا المؤشر، فإنه يتم تصنيف المؤسسات كما في الجدول التالي.



تصنيف المؤسسات حسب مؤشر الحاكمة وبأخذ القيمة (بين - 2.5 و 2.5+)

قيمة المؤشر	حالة المؤسسات
تتراوح بين - 2.5 و - 1	متدنية للغاية
تتراوح بين - 1 و صفر	متدنية
تتراوح بين صفر و I	متوسطة
تتراوح بين I و 2.5	متقدمة

ثالثاً: مؤشر إدارة الحكم

■ يتكون هذا المؤشر الذي طوره البنك الدولي في عام 2004 من مؤشرين فرعيين، هما مؤشر المساءلة العامة ومؤشر نوعية الإدارة. ويأخذ قيمة تتراوح ما بين صفر والواحد، وتدل قيمته المرتفعة على نوعية متقدمة من المؤسسات.

■ ويتكون مؤشر المساءلة العامة من 12 مؤشر فرعي، يتم تجميعها من مصادر مختلفة، لتقيس مستوى الانفتاح السياسي للمؤسسات العامة والمشاركة السياسية والتنافسية والعدالة، وكذلك احترام الحريات المدنية وحرية الصحافة وعدم خضوعها لمضايقات، وكذلك عدالة وتنافسية التوظيف الإداري ومستوى الديمقراطية والشفافية وحقوق الملكية ونوعية إدارة الموازنة العامة والمال العام.

■ ويتضمن مؤشر إدارة الحكم مؤشرات فرعية مختلفة لقياس محاربة الفساد، واحتمال حدوثه، ومستواه ونوعية البيروقراطية، وتنظيمات ونشاطات السوق السوداء وعدد الإجراءات الرسمية. مما تقدم يلاحظ أن مؤشر إدارة الحكم هو المؤشر الأوسع، والذي يتضمن معظم مكونات المؤشرات الأخرى.

رابعاً: مؤشرات أخرى:

المؤشر	التعريف
الكفاءة	حجم الفوائد التي تترتب على تنفيذ سياسة ما مطروحا منها التكاليف.
الفعالية	قدرة السياسة على تحقيق الأهداف المتوخاة منها.
العدالة	مدى عدالة توزيع الفوائد والتكاليف المترتبة على تنفيذ سياسة ما، وعدم وجود تفاوت في توزيع الموارد المخصصة لتنفيذ سياسة ما.
المساواة	هي تحمل التكاليف والاستفادة من المنافع المتأتية من سياسة معينة، وهنا يختلف مفهوم المساواة عن مفهوم العدالة، حيث أن المساواة تعني أن يتساوى جميع الأطراف فيما يتلقونه من منافع أو فيما يتحملونه من نفقات جراء سياسة معينة.
المشاركة الشعبية	مدى المشاركة الشعبية في رسم سياسة معينة، ويتم تحديد مشاركة المواطنين وجماعات الضغط على حد سواء، بحيث يمكن التنبؤ بسياسة الحكومة تجاه موضوع معين.
الحرية	تعني قدرة الأفراد على التعبير بصراحة وأريحية عن آرائهم وحقهم في التصويت، وكذلك حقهم في الحصول على حماية عادلة، وعدم وجود طبقة تقسم المواطنين وتنظم الأقليات.
القدرة على التنبؤ بالنتائج	يعني هذا المعيار توافر سوابق معروفة حول ماهية سياسة معينة تمكن الأفراد من التنبؤ بما ستسفر عنه تلك السياسات.
العدالة الإجرائية	ويعني هذا المؤشر وجود إجراءات محددة ومعروفة بشأن اتخاذ سياسة معينة أو قرار بشأن موضوع ما.